الأنباء
الثلاثاء 12 فبراير 2013

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
6320.97
بتغير قدره
+28
0.44%

استقرار صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار

واصل سعر صرف الدولار الأميركي استقراره مقابل الدينار الكويتي عند مستوى 0,281 دينار كما استقر سعر صرف اليورو مقابل الدينار عند مستوى 0,376 دينار مقارنة بأسعار صرف أمس. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني استقر عند مستوى 0,445 مقابل الدينار واستمر سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار، في حين انخفض سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0,306 دينار.

أكدوا أن مستقبل نجاحها مرهون بإصلاح بيئة الأعمال والإدارة الحكومية

خبراء لـ «الأنباء»: المشاريع الصغيرة تقف في مفترق طرق خطير

عكفت الكويت خلال السنوات الأخيرة على وضع آليات خاصة لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكان أبرز ما قدمته الحكومة تأسيس الهيئة العامة للاستثمار للشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة عام 1997 وخصص لها مبلغ 100 مليون دينار كشركة حكومية تعنى بتبني المشروعات الصغيرة وتقديم التمويل اللازم من خلال قروض ميسرة وبأسعار فائدة مخفضة» وتأسيس محفظة تمويل المشاريع الصغيرة عام 1998 يديرها البنك الصناعي تمول المشاريع الجديدة الى حد يصل الى نسبة 80٪ من قيمة المشروع، وأخيرا كللت هذه المبادرات بموافقة مجلس الوزراء مؤخرا على مشروع قانون خاص بهذه المشاريع يتضمن تخصيص صندوق رأسماله ملياري دينار وأراض مساحتها 5 ملايين متر مربع لتنفيذ المشاريع الجديدة.

وقد جاءت مجموع هذه المبادرات من قبل الحكومة تحت مظلة تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهل بيئة الأعمال في الكويت مهيأة لإحداث قفزة

قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يصطدم بجدار اجتماعي لا يقدّر قيمة هذه المشاريع

لهذه المشاريع لتكون قاعدة لتنويع مصادر الدخل؟ وما آليات عمل الصندوق الجديد الخاص بهذه المشاريع، لاسيما أن هناك مخاوف من عدم تحقيقه لأهدافه؟ ولدينا أمثلة كثيرة في هذا الصدد منها المحفظة العقارية التي لم تؤد أهدافها المرجوة والمحفظة الوطنية التي فشلت في تحفيز السوق الكويتي الذي جاء أداؤه في ذيل الأسواق الخليجية في العام الماضي.

«الأنباء» رصدت آراء مجموعة من الخبراء والاقتصاديين حول مدى نجاح تجربة الكويت في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل مجموعة من التحديات التي تواجه بيئة الاعمال في الكويت.

بداية، قالت وزيرة التجارة والصناعة السابقة د.أماني بورسلي ان المشاريع الصغيرة تعد ركنا رئيسيا من الأركان التي حركت العديد من اقتصادات الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأميركية التي تسهم المشروعات الصغيرة فيها بنصف الناتج المحلي الإجمالي وساهمت في خلق 50٪ من فرص العمل، مشيرة الى أن الكويت تحتاج الى إصلاح بيئة الأعمال وتعديل العديد من التشريعات.

وذكرت أن الدول المتقدمة قبل اهتمامها بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أولت اهتماما ببيئة الأعمال، لافتة الى أن الوضع في الكويت مختلف تماما، حيث ان أصحاب المشاريع الكبيرة تعاني فكيف لأصحاب المبادرات الصغيرة أن يواجهوا المعاناة؟ ورأت أن الاهتمام فقط ببيئة الأعمال الصغيرة ليس في محله إذا كان ليس من ضمن منظومة كاملة لتحسين بيئة الأعمال، مستدركة بأن أي مبادرة لمنح حوافز وتسهيلات تمويلية هي بالاتجاه السليم ولكن لن يكون كافيا.

ولفتت الى أن أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ستتعثر بالتعقيدات التي يتضمنها قانون الشركات.

واعتبرت أن مبادرة البنوك المحلية بالإفصاح عن نيتها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر خطوة ايجابية نظرا، لأنها قادرة على أن تدخل في تحفيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن تكون رائدة في هذا المجال نظرا للخبرة التي تمتلكها في الرقابة على المشاريع.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان الكويت بحاجة الى إعادة هيكلة اقتصادها من جديد واعتمادها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الشباب على المبادرة واقتحام سوق العمل بالتعويل على الذات والغاء ثقافة التواكل.

واعتبر أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل الوصفة للاقتصاد الكويتي، مستدركا بأن التجربة الكويتية في هذا المجال ستصدم بتحديات مفصلية، لاسيما منها كيفية إدارة هذه المشاريع التي تحتاج الى حاضنات تقدم الدعم الفني والمالي. ورأى بوخضور أن نجاح الكويت في تجربتها في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة منوط بإصلاح بيئة الأعمال والإدارة التي تعتبر أهم عناصر نجاح هذه التجربة.

ودعا بوخضور مجلس الأمة الى أن يعمل على إعادة هيكلة الكثير من القوانين لتهيئة بيئة أعمال صحية إضافة الى موافقته على مشروع القانون الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وذكر أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى الوسائل التي لجأت إليها العديد من الدول سواء المتقدمة أو الناشئة أو النامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي فيها وتهدف الى أن يكون اقتصاداتها قائمة على 70٪ من هذه المشاريع، مشيرا الى انه لن يكون للمبادرات التي قامت بها الحكومة الكويتية سبيل للنجاح إلا بإصلاح بيئة الأعمال والاعتماد على الخبرات والكفاءات في تفعيل الصندوق المخصص لتحفيز هذه المشاريع. على صعيد متصل، رأت رئيسة شركة ليدرز غروب للاستشارات والتدريب نبيلة العنجري أن التمويل ليس القضية الأساسية التي تعوق قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الإسهام في تنويع مصادر الدخل باعتبار أن الكويت بلدا غنيا وله فوائض مالية كافية لتفعيل الآلاف من المشاريع ولكن التحديات التي تعانيها هذه المشاريع تتمثل في تحديات اجتماعية وسياسية

وكذلك يشكو القطاع غياب ثقافة العمل الحقيقي لفئة الشباب أصحاب المبادرات.

ودعت العنجري الى توجيه جزء من الأموال المرصودة الى صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تبلغ مليارى دينار للتدريب والتثقيف، معتبرة أن هذه تمثل مرحلة أساسية وضرورية.

وقالت ان الأرقام المطروحة «يسيل لها اللعاب» لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرة الى أن هذه المبالغ قادرة على انجاز العديد من المبادرات لكن تصدم بغياب أصحاب المبادرات. وأوضحت العنجري أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يصطدم بجدار اجتماعي لا يقدر قيمة هذه المشاريع حيث ينظر إليها على أساس أنها مشاريع صغيرة ذات إيرادات غير كافية.

ولفتت الى ان من معوقات نجاح قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التداعيات السياسية التي أدت الى تهميش مكونات الاقتصاد الضرورية وخلقت بيئة غير صالحة لتطوير الأعمال.

● منى الدغيمي

لإنشاء مجمعات سكنية وفنادق سياحية في البوسنة

سفير البوسنة لـ «الأنباء» نجري مفاوضات مع شركات استثمارية محلية

كشف سفير البوسنة والهرسك لدى الكويت سناهد بريستريتش عن مفاوضات تجري حاليا مع شركات استثمارية بالكويت لتنفيذ وانشاء مجمعات سكنية وفنادق سياحية في البوسنة خلال الفترة المقبلة، لافتا إلى ان المفاوضات دخلت حيز الجدية فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع العقارات نظرا لما يتميز به ذلك القطاع من اهمية كبيرة للمستثمرين من حيث العوائد والارباح المرتفعة، علما ان الكويت كانت من أولى الدول التي ساهمت في إعادة بناء البوسنة بعد الحرب مباشرة.

وقال السفير بريستريتش في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن العلاقات السياسية الجيدة بين البلدين دفعت الجانبين إلى توسيع العلاقات ليشمل القطاعين الاستثماري والسياحي خاصة بعد ان نجح العديد من الاستثمارات بشتى مجالاتها في البوسنة وتحقيقها عوائد مرتفعة خلال السنوات الماضية، مبينا ان هناك اتصالات مستمرة بين رجال الأعمال في الجانبين لتنفيذ العديد من المشروعات فضلا عن ان هناك رغبة كبيرة في البوسنة لرفع وتنمية التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة المقبلة حيث سيكون للقطاع الخاص دورا رئيسيا في تنفيذها.

● محمود فاروق

السفير سناهد بريستريتش متحدثا للزميل محمود فاروق

«إيكويت» تنجز إستراتيجية عملها لـ 2020 عبر 3 مراحل رئيسية

حسين لـ «الأنباء»: ضعف توقعات الطلب واحتمال ارتفاع أسعار اللقيم يشكلان التحدي الرئيسي لقطاع البتروكيماويات

قال الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت للبتروكيماويات محمد حسين ان صناعة البتروكيماويات ستستمر لسنوات عديدة، إلا أن ضعف توقعات الطلب واحتمال ارتفاع أسعار اللقيم «الغاز» يشكلان التحدي الرئيسي الذي قد يواجه القطاع خلال الأعوام المقبلة، مشيرا إلى أن عدم استقرار الأسواق وعدم وجود أسواق محلية تستهلك هذه المواد يدفع عديداً من المنتجين إلى تصدير غالبية الإنتاج.

وأوضح حسين في تصريح لـ «الأنباء» أن مستقبل صناعة البتروكيماويات واعد للغاية وعوائده تتعاظم عاما تلو الأخر وسوف تستمر هذه الصناعة الحيوية لأعوام، مشيرا إلى أن صناعة البتروكيماويات تعتبر حاليا جزءا من الحياة ولن ينخفض الطلب عليها مستقبلا.

محمد حسين

وأضاف حسين قائلا: «اللقيم يظل مهما للغاية في صناعة البتروكيماويات وإذا أصبح هناك دعم للقيم سنجد الحلول لتطور الصناعة، فإذا كانت هناك نظرة ايجابية وفعلية من القطاع النفطي بالاهتمام بقطاع البتروكيماويات فبلا شك سنجد حلول التطور والتوسع، والمملكة العربية السعودية خير مثال على هذا التطور».

وأوضح حسين «جميع خطط التنمية، بغض النظر عن حجمها، تعتمد بشكل كبير على البنية التحتية الملائمة وتوافر اللقيم والتكامل فيما بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، والاهم من جميع العوامل الأخرى هو وجود الموارد البشرية المؤهلة لمثل هذه الصناعات المتطورة».

وحول الإستراتيجية التي وضعتها «ايكويت» لعام 2020 قال حسين إنها تتضمن 3 مراحل أساسية، الأولى تركز على إعداد الكفاءات والثانية تتعلق بالإعداد للولوج للعالمية والثالثة الدخول في العالمية، مشيرا إلى أن الشركاء ينظرون إلى استمرارية «ايكويت» إلى عام 2100 وليس بوضع إستراتيجية تستمر حتى عام 2020.

وذكر حسين أن صناعة البتروكيماويات من الممكن استخدامها في الأمن القومي للكويت في توريد منتجات بتروكيماوية إلى كل دول العالم وارتباط الدول بعلاقات اقتصادية مهمة مع الكويت، ومن ثم تحرص هذه الدول على الحفاظ على الكويت كبلد مورد مهم وأساسي للبتروكيماويات ويتحول دور الكويت من بلد صغير الى بلد محوري ومهم في الصناعة النفطية العالمية.

● أحمد مغربي

117,9 مليون دولار أرباح بنك الخليج الدولي في 2012

أقر مجلس إدارة بنك الخليج الدولي في اجتماعه الذي عقد أخيرا البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، حيث حقق البنك عام 2012 أرباحا صافية بلغت بعد اقتطاع الضرائب 117,9 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 13,4 مليون دولار أو ما يعادل 13٪ مقارنة بالعام السابق.

جماز السحيمي

د.يحيى اليحيى

وخلال الربع الأخير من عام 2012 بلغت الأرباح الصافية بعد خصم الضرائب 20,9 مليون دولار، مقابل 19,9 مليون دولار للفترة ذاتها من عام 2011. وتم تسجيل زيادة في الأرباح في جميع قطاعات الدخل باستثناء فئة الإيرادات الأخرى، فقد بلغ دخل الفوائد، التي تشكل المصدر الرئيسي لدخل البنك، 149,4 مليون دولار خلال عام 2012، أي بزيادة بلغت 5,6 ملايين دولار أو ما يعادل 4٪.

وارتفعت القروض والسلف، وهي المصدر الرئيسي لصافي إيرادات الفوائد، بمقدار 358,5 مليون دولار أو ما يعادل 5٪، ويعكس ارتفاع حجم محفظة القروض خبرة البنك في تقديم الخدمات المالية للشركات الكبيرة والمتوسطة.

وبلغ دخل البنك من الرسوم 56,7 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 8,2 ملايين دولار أو ما يوازي 17٪ مقارنة بالعام السابق، ونتيجة لذلك، أصبح الدخل من الرسوم يشكل حوالي ربع إجمالي دخل البنك، الأمر الذي يعكس النجاح المتواصل الذي يحققه البنك في تنفيذ إستراتيجية أعماله التي تهدف الى زيادة التركيز على الأعمال المنتجة للرسوم وتعزيز وتوسيع الخدمات المقدمة للعملاء.

وتعليقا على الأداء المالي للبنك، صرح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي، جماز بن عبدالله السحيمي قائلا: «أنا مسرور بأداء البنك وبالتقدم الذي أحرزه في مجال تنفيذ استراتيجيته الجديدة التي تهدف إلى إحداث تغيير شامل في نموذج عمل البنك وتمكينه من تقديم خدمات مصرفية أكثر شمولا وتطورا، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة هيكلة الأعمال المصرفية بالجملة وتحويل البنك إلى مصرف يقدم أيضا الخدمات المالية المميزة للأفراد في جميع دول المنطقة».

وأضاف السحيمي بالقول: «نحن نعتقد أنه خلال سنوات قليلة ستمكننا هذه الاستراتيجية من تحقيق مستويات أعلى من الربحية والعائد على الحقوق وفقا لما يتوقعه المساهمون، وسوف يستفيد البنك أيضا من مصادر تمويل أكثر تنوعا واستقرارا، ومن ثم التحصن تجاه تقلبات الأسواق والهزات الخارجية، وأنا على ثقة بأن البنك في وضع قوي سيمكنه من مواصلة اغتنام فرص الأعمال الجديدة وتعزيز دوره الرائد في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج والمساهمة في تحقيق الإزدهار لجميع الأطراف ذات الصلة بالبنك». من جهته قال الرئيس التنفيذي للبنك د.يحيى بن عبدالله اليحيى: «نحن سعداء لاستمرارنا في تحقيق الأرباح خلال عام 2012 بالرغم من ازدياد المصاريف نتيجة الاستثمار في مستقبل البنك عن طريق تنفيذ مبادرات إستراتيجية جديدة. كذلك فإن الوضع التمويلي القوي للبنك يعكس الثقة الكبيرة من قبل العملاء وشركاء الأعمال بمتانة الوضع المالي للبنك ومساندة مساهميه، وظهرت هذه الثقة بشكل واضح عندما اصدر البنك سندات غير مضمونة قيمتها 500 مليون دولار ومدتها خمس سنوات خلال شهر ديسمبر الماضي، حيث استطاع البنك إصدار هذه السندات بمعدل فائدة منخفض للغاية مقارنة بالإصدارات المشابهة التي طرحت في منطقة الشرق الأوسط. وقد تجاوز حجم الطلب على هذه السندات 3,5 مرات حجم المبلغ المستهدف بالرغم من مستوى تسعيرها التنافسي جدا، مما يؤكد ثقة المستثمرين الدوليين في البنك».

وأضاف قائلا: «لقد حاز البنك خلال السنوات الماضية على تقدير كبير لالتزامه بالمهنية العالية والأداء المتفوق وخدمة العملاء المتميزة.وقد حصل البنك خلال عام 2012 على العديد من الجوائز التي تعكس هذا الأداء، كان من ضمنها جائزة «البنك الاستثماري الأكثر ابتكارا في الشرق الاوسط» وجائزة «ترتيب صفقة العام 2012 للتمويل الاسلامي» من مجلة «ذي بانكر» العالمية المختصة في الشؤون المصرفية، كذلك منحت مجلة «جلوبال فاينانس» الأميركية البنك لقب «أفضل بنك استثماري في البحرين» للعام الثاني على التوالي».

إعلانات البورصة

● «كفيك»: 376 ألف دينار مخصصات نتيجة لحكم «أسواق المال»

أفادت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار بان «الدائرة التجارية الأولى ـ أسواق المال» أصدرت بمحكمة الاستئناف بتاريخ 2013/2/7 في الاستئنافين رقمي 32، 2012/33 والمقامين من شركة مساهمة غير مدرجة و«الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)»، حكما نهائيا يقضي بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان التصرف المتمثل في تسييل أسهم المحفظة الاستثمارية المملوكة للخصم والمرهونة لصالح «كفيك»، وبإلزام «كفيك» بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل ذلك التصرف، وكانت قيمة الأسهم المقضي بردها قدرتها المحكمة الابتدائية بمبلغ وقدره «857,202/328 دينارا».

وقالت الشركة في بيان لها على موقع البورصة انه نظرا لعدم اعتماد البيانات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 حتى تاريخه فإن الأثر المالي المتوقع نتيجة لذلك الحكم هو تسجيل مخصص مطالبات في الربع الرابع من عام «2012 بمبلغ 376,000 دينار، حيث كانت الشركة قد قامت بتكوين مخصصات لهذه القضية في فترات مالية سابقة.

● «عقارات الكويت» تفوز بعقد مشروع إدارة وتطوير السوق الكبير

ذكرت شركة عقارات الكويت (عقارات ك) انها قد فازت بعقد مشروع ادارة وتطوير وتشغيل وصيانة عقار السوق الكبير لمدة عشر سنوات، علما ان الشركة تدير هذا العقار منذ عام 1973 وستظهر نتائج هذه المزايدة على البيانات المالية لعام 2013.

● «معامل» وقعت عقد ترسية مناقصة بـ 1,98 مليون دينار

قالت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات (معامل) انها وقعت عقد ترسية المناقصة رقم (أ. ف: 2012/2011/38) والتي تخص أعمال الترميم والصيانة بمواقع مختلفة للمساكن الوقفية وملحقاتها بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمنطقة الثانية محافظة حولي ـ محافظة مبارك الكبير ـ محافظة الأحمدي بتاريخ 2013/02/10 لصالح وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمبلغ وقدره 1,987,000 دينار وأن مدة إنجاز هذا المشروع هي 24 شهرا وقد تم تسلم نسخة من العقد بعد توقيعه من وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وذلك يوم الأحد الموافق 2013/02/10.

2,747 مليون دينار أرباح «الاتحاد العقارية»

اعتمد مجلس إدارة شركة الاتحاد العقارية (الاتحاد ع) البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المنتهية في 2012/12/31.

وقالت الشركة في بيان لها على موقع البورصة انها حققت أرباحا بقيمة 2,747,431 دينارا بواقع 14,78 فلسا، وذلك مقابل أرباح عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 1,459,023 دينار بواقع 7,85 فلوس، وقد أوصى الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 7 فلوس لكل سهم.